

بأقلامهم



بقلم
طلال سلمان*

تحية إلى حاملي أمن الوطن

منذ زمن بعيد غاب عن "مسرح العمليات"، حيث تختلط السياسة بالامن، من دون ان يغيب "المجتمع" بقواه الحية، ذلك النوع من "القادة" الذين يسهرون في حين ينام الآخرون، ويقروون مخططات الارهاب وعصاباته فيتحركون لضربها قبل ان تضع خططها موضع التنفيذ.

عرف اللبنانيون ضباطا كبارا بنجوم على الكتف كثيرة واوسمة تملأ الصدر وقد تفيض عنه. لكن امنهم اليومي ظل مهددا. اما الامن القومي فقد ظل معلقا على المصادفات القدرية.

اما اليوم، فان اللبنانيين ينامون ملء جفونهم واثقين من ان امنهم في ايد امينة مخلصه، وان ثمة رجلا (وصبايا) اكفاء يسهرون على راحتهم، ويحرسون امن البلاد والعباد ويحمون الوطن من كل من يضمهر له الشر.

لقد انتهى زمن القلق والسهر خوفا من المجهول الآتي مع الظلام وعبره: صار للبلد من يحميه، وصار لاهله من يسهر على امنهم وراحتهم وهدأة البال.

ابسط المظاهر ان هذا الصيف الذي شهد تطهير الجبال فوق عرسال والقاع ورأس بعلبك، قد عمرت لياليه باكثر من سبعين مهرجانا غنايا مع الدبكة والرقص وزغاريد الفرح، في اربع رياح الارض اللبنانية.

اعطنا الامن وخذ ما يدهش العالم.

مع التقدير للجهد الذي بذله رجال الجيش والامن الداخلي في حماية الهدوء، ساحلا وجبلا، من الضروري التنويه بالجهود الخارقة التي بذلتها المديرية العامة للامن العام، بشخص المدير العام اللواء عباس ابراهيم، في حماية الامن في عموم البلاد، وتأمين سلامة المواطنين حيثما كانوا، لا سيما بعد القضاء على "جيوش الارهاب" المتحصنة في الجبال، كما على خلاياه المنتشرة في عدد من المدن والجهات داخل البلاد.

لقد اثبت المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم انه اكبر من منصبه بكثير. انه دولة في رجل: نجح في الداخل نجاحا باهرا، ونجح في انشاء شبكة علاقات عربية ودولية ممتازة. وهو موضع ثقة الكثير من الدول، شرقية وغربية، لم يسبق لاي مسؤول امني في لبنان أن

* صحافي

ضيف العدد

المقاربة الاستراتيجية لتطوير البنى التحتية في لبنان

من المعلوم ان مستوى تطور البنى التحتية في اي مجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا برفاه السكان عموما. اي دولة في القرن الحادي والعشرين، بغض النظر عن حجمها، تعمل فيها الانظمة بكفاية، هي التي تؤمن لمواطنيها، عبر قطاعيها العام والخاص، خدمات آمنة موثوق بها وبكلفة معقولة، فتتيح بالتالي المجال لبلورة "دوائر الفرص" التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي.

مما لا شك فيه ان توفر انظمة البنى التحتية التقليدية من موصلات، وماء، وصرف صحي، وكهرباء، واتصالات، وطاقة مهمة بمكان لحياتنا اليومية، الى درجة ان اي خلل يطاول ايا منها لفترة طويلة يؤثر تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي وعلى استثمارات رؤوس الاموال. غير ان البنى التحتية في لبنان التي شهدت تطورا ملحوظا في الآونة الاخيرة، اذ نهضت من الانقاض بعد عقود من عدم الاستقرار السياسي والامني، وبدت عليها ملامح الانتعاش في العقد الاخير، ما زالت غير قادرة على تلبية الطلب المتنامي، ومواجهة العوامل الجيوسياسية، لا سيما في غياب التخطيط الاستراتيجي الطويل الامد. من المعروف ايضا ان الاقتصاد اللبناني يعتمد بصورة كبيرة على الخدمات، وتكنولوجيات متطورة وقطاعات قائمة على المعرفة، يضاف اليها القطاع الصناعي. فضلا عن ذلك، يشكل نمو قطاع الاتصالات مؤشرا واضحا للحاجة الى زيادة دور الاستثمارات الخاصة في البنى التحتية دعما للاقتصاد اللبناني الذي هو في امس الحاجة الى "اعادة اطلاق"، بعد فترة تباطؤ ترافقت مع الازمة السورية.

لذلك لا تفاجأ من رؤية استثمارات خاصة جديدة تستهدف مشاريع تطوير البنى التحتية في لبنان، منها على سبيل المثال، استعداد بنك اف.اف.اي. (FFA Private Bank) لاطلاق ادوات الاستثمار المهيكلة بهدف توجيه الاستثمارات نحو مشاريع توليد الطاقة وغيرها من مشاريع البنى التحتية، واضعا نصب عينيه هدفا اوليا لاستثمارات بقيمة مليار دولار اميركي، على المديين القصير والمتوسط، خلال فترة عامين او ثلاثة، بحسب رئيس مجلس ادارة البنك السيد جان رياشي. تستهدف هذه المشاريع الطاقة الشمسية والهوائية والمائية بشكل اساسي، فضلا عن مشاريع تحويل النفايات الى طاقة ومشاريع معالجة النفايات، تتبعها مشاريع دعم التنقيب على النفط والغاز.



بقلم الدكتور
فادي ا. قرعة*

اضف الى ذلك مبادرات اخرى تستحق التقدير كتلك التي تستهدف قطاعات محددة، والمبنية على تطوير المعرفة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. فالمشروع الذي اطلقتته شركة هولندية في شباط 2017، والممتد على سنتين، يهدف الى تعزيز سبل توفير مياه الشرب، وتنقية المياه الآسنة، وزيادة توفر المياه وتحسين نوعيتها، الى جانب زيادة انتاج المزارعين من خلال تشجيعهم على ترشيد استخدام مياه الري في سهل البقاع.

وفي اطار بيئة الاستثمارات الخاصة الجديدة والمشاريع الرائدة ذات القيمة المضافة، يجب على السلطات ان تستحدث انظمة حوكمة او تعدل تلك الموجودة، وتضع مقاربة استراتيجية لتطوير البنية التحتية في لبنان بهدف دعم الانتعاش الاقتصادي. في الواقع، يعد تطوير خطة نمو اقتصادي تحدد اولويات النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية، شرطا اساسيا وضروريا لمقاربة التخطيط الاستراتيجي لمشاريع البنى التحتية المتكاملة. وتدخل عملية تصميم علاقات الترابط والاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة، على المستويات البشرية والتقنية وسواها، في صلب هذه المقاربة الاستراتيجية.

يقف لبنان اليوم امام مفترق طريق، حيث ان اهمية تطوير شبكة بنى تحتية متكاملة، باللجوء الى الشراكات بين القطاعين العام والخاص او الاستثمارات الخاصة التي تخضع لاشراف القطاع العام وتتكامل مع خطة توجيهية استراتيجية، اصبحت اكبر من اي وقت مضى. لذلك ما من بديل للتخطيط المتكامل الطويل الامد بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية، وبرز دليل على ذلك ازمة النفايات المتراكمة التي لم يتوصل المسؤولون الى ايجاد حل لها. يكمن الدور الاساسي لادارة البنى التحتية في دعم تطور هذا الشبكات بغية دفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز رفاه المجتمع. ومع تطور قطاع الطاقة في لبنان، يبقى السبيل الوحيد الى الانتعاش الاقتصادي وضع مقاربة استراتيجية متكاملة لخطة البنى التحتية وبكلفة فعالة، ضمن اطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز الموثوقية والمرونة والاستدامة.

* عميد كلية ادارة الاعمال والاقتصاد في جامعة سيدة اللويزة